

اتفاق الإمارات - إسرائيل..

هل يثبت نظرية «السلام

مقابل السلام» أم يحضنها؟

صفحة (٢) ة

علاقات إسرائيل والأمم

المتحدة - من عداء مزعوم

إلى سعي للتأثير محموم

صفحة (٤) ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٠/٩/١ الموافق ١٣ محرم ١٤٤٢ هـ العدد ٤٥٤ السنة الثامنة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

ما بعد الاتفاق الإسرائيلي- الإماراتي

أنطوان شلحت

لئن كنا نواصل في هذا العدد الأسبوعي من «المشهد الإسرائيلي» الوقوف على مزيد من المعانسي الكامنة في اتفاق التطبيع الإسرائيلي- الإماراتي، سواء من خلال زاوية الرؤية الإسرائيلية أو الإماراتية، فلكون معنى ذلك الاتفاق وما يحيل إليه من دلالات سياسية وغيرها ليس مرهوناً فقط بما يحتوي عليه، وبما سبقه ومهد له، ولا فقط بما هو معول عليه من جانب أطرافه الثلاثة، وهي إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، وإنما أيضاً بما أعقبه وما قد يعقبه من تطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي، إما لجهة تدعيمه أو لجهة دحض ما يتغياه من أهداف شتى.

وإن أكثر ما قد تقتضي الإشارة إليه الآن هو ما يلي: بادئ ذي بدء، لم يشكّل الاتفاق بعد إغراء كبيراً لدول عربية أخرى كي تتماشى، في الأقل علناً وعلى رؤوس الأشهاد، مع عقيدة نتنياهو القديمة المتجددة التي تختزل عبارة «السلام مقابل السلام» مدلولاتها المباشرة والأبعد مدى. وهذا هو بالضبط ما تشف عن عدة تطورات أعقبت الاتفاق وفيها ما يدحض المزاعم الإسرائيلية، ولا سيما الادعاء المتواتر بأن أثره على دول عربية سيكون أقرب إلى أثر الدومينو، فتحدو حذو الإمارات تبعاً لدول عربية أخرى وتسقط في حضيض التطبيع مع دولة الاحتلال، خلافاً لمبادرة السلام العربية، وتحقيقاً لعقيدة رئيس الحكومة الإسرائيلية.

وربما يجدر بنا، أكثر من التفتنا إلى أثر الاتفاق على دول عربية أخرى عدا الإمارات، والذي تتلظى به إسرائيل بغية تسويقه، أن نلتفت إلى حقيقة أن الاتفاق لم تترتب عليه تداعيات دولية تصب في خدمة السياسة الإسرائيلية حيال القضية الفلسطينية والمشتقة من عقيدة نتنياهو السالفة، كما ذكرنا.

وهذا ما انعكس، مثلاً لا حصراً، في موقف كل من أوروبا والأمم المتحدة.

وفيما يتعلّق بالأولى، لا بدّ من ملاحظة أن ثمة غضباً إسرائيلياً تفجّر لا على أوروبا ككل بل على من تعتبر أنهم الأشدّ حرصاً على سياستها الإقليمية داخل هذه القارة،

وفي طليعتهم بريطانيا. ففي إثر إعلان اتفاق التطبيع الإسرائيلي- الإماراتي بمبادرة من الإدارة الأميركية التي تنتهج سياسة نتنياهو، زار إسرائيل وزير الخارجية

البريطاني دومينيك راب بالتزامن تقريباً مع زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو. وحز هذا الغضب لتعليقات إسرائيلية اعتبرت راب بمثابة «أسوأ شخص في القدس هذا الأسبوع»، لأنه بزها «لا يرى التطورات»، وجاء

من أجل «الدفع قدماً بالسلام بين إسرائيل والفلسطينيين». ووفقاً لأحد تلك التعليقات، فإنه بعد مفادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي في أعقاب البريكسيت، توقع الأميركيون

من لندن أن تجد حلفها مع واشنطن على حساب مشاركتها في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، المعادية لأميركا وإسرائيل، لكن رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون

خيب التوقعات، ومع خيبة أمل الأميركيين الكبيرة، تواصل حكومته العمل إزاء إيران والفلسطينيين بصفتها «وفية لسياسة بروكسل (الاتحاد الأوروبي)»، على حد تعبيره.

ومضت كاتبة التعليق قائلة: يعارض البريطانيون سياسة الضغط على إيران، وامتنعوا عن تأييد الولايات المتحدة في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، ووزارة الخارجية البريطانية، شأناً شأن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

رذت ببرودة على إعلان تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة من خلال التشديد على الحاجة إلى استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

ومن الملاحظ طبعاً أن غضب إسرائيل يطاول الأمم المتحدة أيضاً. وتشير دراسة إسرائيلية جديدة حول الوجهات الرئيسية في مسار العلاقات بين إسرائيل وهذه المنظمة الدولية

تطالعون قراءة لها في هذا العدد، إلى أن ثمة انتقالاً قد تحقق من سياسة «الأمم المتحدة لا شيء» التقليدية (وهو شعار سكه رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول دافيد بن غوريون في العام ١٩٥٥ وترسخ في الثقافة السياسية الإسرائيلية معناها، ومراده الاستخفاف بالأمم المتحدة والسخرية منها إلى حد

الإلغاء التام) إلى توسيع وتعميق محاولات العمل الجدي في صفوف الأمم المتحدة ومن خلالها بغية ممارسة التأثير على قراراتها، على عكس ما تميزت به السياسة الإسرائيلية قبل ذلك من خلال الاتكاء على الادعاء القائل بأن «ثمة موقفاً معادياً لإسرائيل بصورة أوتوماتيكية في الأمم المتحدة».

وتخلص الدراسة إلى أنه إلى أنه بالرغم من حدوث هذا التحول في الموقف الإسرائيلي فإنه كلما تعمق تدخل الأمم المتحدة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ومكوناته، تعزز الميل إلى تبني الرواية الفلسطينية في جميع مؤسساتها. ومجزد هذا يعني أو ينبغي أن يعني أن ليس كل ما تقوم به إسرائيل في مسعاها الذي لا يكل تصفية

القضية الفلسطينية سياسياً، على المستويين الإقليمي والدولي، يؤتي أكله حتى وإن استشعرت تحقق ذلك في أوساط بعض الجهات العربية من خلال تبني مواقف هي أدنى بكثير من المواقف التي تتبناها جهات غير عربية

وتجاهر بها، وفيها ما يفسد باستمرار فرحة نتنياهو وراعيه في واشنطن. ولكن تبقى المفارقة الأكثر بلاغة أن هذين الأخيرين لا يخفيان أن من بين أهدافهما الاستعانة بمواقف تلك الجهات العربية لتغيير مواقف أطراف ذات وزن في العالم، من دون نجاح يذكر حتى الآن.

سيناريوهات المرحلة المقبلة: انتخابات بحسب توقيت نتياهو!



غانتس «يصحو» في فخ تحكم

السيناريو الثالث: انشقاق في كتلة «أزرق أبيض»
تضم كتلة أزرق أبيض برئاسة بيني غانتس ١٥ نائباً، ولكنها دخلت إلى الائتلاف كفريق يضم ١٩ نائباً، والنواب الأربعة، هم: ناكبان من حزب العمل، ونائباً الكتلة المنشقة عن «تلم».

وكما أشرنا من قبل، فإن كل نواب أزرق أبيض باستثناء الجنرالين غانتس وغابي أشكنازي جاؤوا تقريبا من الظل، ولم يحلم أي منهم بأن يجد نفسه بين ليلة وضحاها يجلس على كرسي وازري. وهم يقرؤون الآن استطلاعات الرأي التي تتنبأ بأن كتلتهم ستخسر على الأقل ٥ مقاعد من مقاعدها الـ ١٥، بمعنى أن بينهم من لن يعود إلى الكنيست في حال تم حلها والتوجه إلى انتخابات مبكرة، ومنهم من يعرف أنه لن يعود إلى مقعده الوزاري. وهذا من المفترض أن يخلق حلقات ضعيفة داخل كتلة أزرق أبيض تسمح لليهود بأن يحاول المناورة ويعمل على شق الكتلة لكسب ثلثها على الأقل، وقد ينجح بكثير، إذا نشأت حال

وكانه لا مفر من انتخابات مبكرة. وتشير هنا وفق تقارير صحافية، إلى أن محاولة كهذه كانت قبل أقل من شهرين لكنها لم تنجح.

السيناريو الرابع: استمرار الحكومة حتى آخر يوم
يعني استمرار عمل الحكومة الحالية حتى يومها الأخير، وفق ما تحدد لها، بمعنى حتى نهاية أيار ٢٠٢٣، من ناحية نتنياهو كمن يرفض نحو مقصده السياسية، ولهذا فإن هذا سيناريو معدوم كليا، وهو من نسج الخيال، لأن هذا يعني أن نتنياهو سيستج نحو اليوم الذي يسلم فيه رئاسة الحكومة إلى شريكه/ غريمه بيني غانتس.

وسيعني تسليم غانتس رئاسة الحكومة من ناحية نتنياهو نهاية حياته السياسية، لأنه حتى ثلاث سنوات ستكون المحكمة قد نطقت بحكم أولي، على الأقل، وإذا استندنا لما يقوله القائد العام السابق للشرطة روني الشيخ في مقابله السابق ذكرها مع «يديعوت أخرونوت»، فإنه لن يخرج سالما من هذه المحاكمة.

ويقول الشيخ أنه لولا الأدلة المدعفة التي كانت بيد الشرطة وتدين نتياهو، لما دخلت في مغامرة بهذا المستوى؛ التحقيق مع رئيس حكومة قوي وهو يزال مهامه، والتوصية بتقديم لوائح اتهام ضده.

لذا فإن نتياهو لن يقبل بالاستمرار في هذه الحكومة، ولا إلى يوم ٢١ تشرين الثاني ٢٠٢١، الذي يقضي اتفاق التناوب بأن يسلم نتنياهو فيه رئاسة الحكومة إلى غانتس.

حسابات الانتخابات الأميركية
حسب تقديرات المحللين، فإن لدى نتياهو قلقا من الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأميركية، التي من المفترض أن تجري يوم ٣ تشرين الثاني المقبل، إذا لم يتم تأجيلها.

وبحسب الاستطلاعات فإن شريكه دونالد ترامب ليس ضامنا الفوز، أمام المرشح الديمقراطي جو بايدن، الذي في حال فوزه، فإنه وحزبه الديمقراطي ستكون لهما حسابات أخرى مع شخص نتياهو، على ضوء تدخله مرتين في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٦ لصالح الحزب الجمهوري.

ويرى نتياهو أن فوز بايدن سيوجهه بأن تكون لديه حكومة متماسكة، مع مواقف يمينية استيطانية حازمة، تستطيع الوقوف أمام إدارة يقودها بايدن، فالائتلاف الحالي بوجود كتلة أزرق أبيض من المحتمل أن يزيد الضغوط على السياسات الصقرية التي يفرضها نتياهو. وهذا موضوع قائم بعد ذاته ويحتاج إلى وقفة تفصيلية أكثر، ولكن من شبه المؤكد أنه سيلعب دورا في قرارات نتياهو بشأن حل الحكومة والكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة أخرى.

بالنسبة لاحتمال إجراء انتخابات في آذار، فإنه سيكون ممكنا فقط إذا نجح نتياهو في تأجيل المحكمة. هناك هاجسان تساقط الواحد تلو الآخر من أمام نتياهو في الأيام الأخيرة؛ الأول سن قانون يمنع من هومتهم ويواجه محاكمة من تكليفه بتشكيل حكومة جديدة، ومشروع القانون الذي بادرت له كتلة تحالف «يوجد مستقبل» تلم، قبل أكثر من أسبوعين، سقط في الهيئة العامة، ولن يكون بمقدور المعارضة طرحه من جديد على الهيئة العامة، إلا بمرور ٦ أشهر من يوم سقوط القانون، ما يعني في نهاية شهر شباط المقبل.

والهاجس الثاني هو أن تفرض عليه المحكمة تجميد صلاحياته، بسبب سير المحكمة، وهذا زال بعد أن وعد المستشار القانوني للحكومة، أفحاي مندلبليت، بأن لا يطلب ولا يدعم طلبا من المحكمة بتجميد صلاحيات نتياهو، إذا تعهد الأخير بعدم التدخل بالتعيينات الكبرى، خاصة الوظائف المرتبطة بتطبيق القانون، وهما: القائد العام للشرطة، والمدعي العام للدولة، وقد أعلن نتياهو أنه ليس ينهته التدخل بتعيينات كهذه، ولكن إذا جاء يوم التعيينات، فإن أذرع نتياهو كافية لتفعل فعله، وهو بعيد عن دائرة الفرار.

يسعى نتياهو وكما قيل طيلة الفترة الأخيرة لانتخابات مبكرة، لتغيير تركيبة الائتلاف، واسترجاع الأغلبية المطلقة لتحالفه الفوري، من دون حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان. ففي ائتلاف كهذا في حال تم، سيسعى للحصول على حصانة برلمانية تمنع محاكمته طالما يجلس على كرسي رئاسة الحكومة. وقد ألمح لأمم كهذا، القائد العام السابق للشرطة روني الشيخ، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أخرونوت»، نشرت في نهاية الأسبوع الماضي.

السيناريو الثاني: تغيير تركيبة الائتلاف
الحديث هنا أن يقنع نتياهو كتلة «يمينا» بأن تنضم إلى الحكومة، وهي تحالف أحزاب المستوطنين، التي باتت تضم ٥ نواب بدلا من ٦ في يوم الانتخابات، بانشقاق رئيس حزب «البيت اليهودي» رافي بيرتس لينضم إلى الحكومة، وهذه الكتلة هي من الحلفاء الفوريين لليهود ونتياهو، ولكن الأخير دفعها نحو صفوف المعارضة، ثم أحدث شرخا فيها.

لنتياهو الآن حلف سياسي داخل الحكومة يتركز إلى ٥٦ نائباً، وهم: ٣٦ نائباً من الليكود، وكتلة شاس- ٩ نواب، وكتلة يهودوت هتورا- ٧ نواب، والكتلة المنشقة عن حزب «تلم» المعارض، الذي كان شريكا في التحالف السابق لأزرق أبيض، والنائب أورلي ليفي- ألكسيس، رئيسة حزب «غيشر»، والوزير رافي بيرتس، رئيس حزب «البيت اليهودي». المنطق يقول إن كتلة «يمينا» هي الحزب الأكثر معنيا بانتخابات مبكرة، خاصة وهو يرى استطلاعات الرأي تبشره بزيادة قوته بأضعاف، من ٦ مقاعد في انتخابات آذار، إلى ١٤ وحتى ١٨ مقعدا، وفق استطلاعات متعددة. ورغم ما في هذه الاستطلاعات من علامات سؤال، إلا أنها تطرح مؤشرا لزيادة جدية لهذا التحالف اليميني الاستيطاني، وعلى الأقل سيضاعف قوته مرة، وغالبية المقاعد ستكون على حساب الليكود، الذي من ناحية المستوطنين نكث حتى الآن بوعدته لفرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة.

كذلك فإن كتلتي الحريديم، شاس ويهدوت هتورا، وحتى الكتلة المنشقة عن «تلم»، تعهدت لكتلة أزرق أبيض بأنها لن توافق على مناورة مقترضة لنتياهو لغير تركيبة الائتلاف، ولكن في السياسة الإسرائيلية لا قيمة لتعهدات كهذه، فمن الممكن الانقلاب عليها في لحظة. لذا فهذا السيناريو احتمالاه ضعيف، بسبب موقف كتلة «يمينا».

كتب برهوم جرابسي:
يمكن القول الآن إن هناك أربعة سيناريوهات أمام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتياهو أقواها انتخابات مبكرة، إما في مطلع ٢٠٢١ أو في أوائل صيف العام المقبل؛ وأضعفها، تغيير تركيبة الائتلاف بضم كتلة «يمينا»، في حين أن سيناريو شق كتلة أزرق أبيض ليس نسجا من الخيال، والسيناريو الرابع معدوم الاحتمالات: استمرار الحكومة حتى يومها الأخير، لأن هذا بالنسبة لنتياهو كمن يركض نحو مقصده السياسية، ولا شك في أن الانتخابات الأميركية ستلعب دورا في حسابات نتياهو السياسية.

لم يشهد الكنيست الإسرائيلي، على مدى سبعة عقود ونيف، أياما كهذه، فبعد ثلاث جولات انتخابية في غضون ١١ شهرا، فإن شلل الحياة البرلمانية مستمر منذ ما يزيد عن ٢٠ شهرا. ففي مثل هذه الأيام من كل عام، يكون الكنيست في عطلة السنوية الأطول، وتستمر ١٢ أسبوعا، إلا أنها اقتصرت حاليا على أسبوع واحد فقط، على ضوء التطورات، ورغم سن قانون منع حل الكنيست يوم ٢٥ آب المنتهي، إلا أن الانطباع السائد في أروقة الكنيست هو أن الأزمة قد تتفجر في وقت أقرب من المتوقع لها، وأن المسألة متعلقة فقط بحسابات نتياهو الشخصية، ولا أكثر.

فالاتفاق المبرم بين كتلتي الائتلاف الأكبر في الحكومة الحالية، الليكود وأزرق أبيض، ترك ثغرات عديدة، ولكن الأمر الأبرز هو حالة عدم الثقة الدائرة بين الكتلتين، وبالذات بين رئيسيهما بنيامين نتياهو وبيني غانتس، فالأخير استوعب، كما يبدو، أنه لن يصل إلى رئاسة الحكومة، رغم كل التعهدات، حتى وإن وافق على كل الشروط والمسارات التي يطرحها نتياهو.

والاتفاق المبرم يذكر أنه حتى ٢٣ كانون الأول سيقر الكنيست الموازنة العامة، ولكنه لم يحدد ما إذا ستكون ميزانية مزدوجة للعامين الجاري والمقبل، رغم أنه في ذلك التاريخ من المفروض أن يكون قد شارف الانتهاء من إقرار ميزانية العام المقبل؛ فننتياهو وفريقه الضيق يقولون إن الحديث عن ميزانية عام واحد، وليس للعام المقبل، وهذا ما رفضته كتلة أزرق أبيض.

والقضية الثانية أن الاتفاق يقضي بعدم القيام بتعيينات كبيرة في الجهاز الحاكم، حتى إقرار الموازنة، والقصد القائد العام للشرطة، والمدعي العام للدولة، إلا أن الليكود يصر على تشكيل لجنة تعيينات، وهو ما رفضه كتلة أزرق أبيض.

ويقول أعضاء كنيست من القائمة المشتركة، في محادثات خاصة، إنه في اجتماعات اللجان البرلمانية حول المواضيع الساخنة، يقف تقريبا نواب المعارضة في «موقف المتفرج»، إن صغ التعبير، أمام الصراعات بين نواب الائتلاف أنفسهم؛ ليس فقط الليكود وأزرق أبيض، وإنما أحيانا بين الليكود ونواب كتلتي المتدينين المترمتين الحريديم؛ شاس ويهدوت هتورا، رغم أن المنطق يقول إن الصراع يكون أساسا بين الائتلاف والمعارضة، وغالبية القرارات المهمة تتخذ بصعوبة داخل الائتلاف.

وتفيد تقارير أن الكنيست يعمل على أساس برنامج يومي، ولا توجد رؤى مستقبلية، لأنه لا أحد يعلم كيف سينتهي اليوم، أو ماذا سيكون في صباح اليوم التالي، بمعنى صدور قرار فجائي من نتياهو بحل الحكومة وبالتالي الكنيست. ما يعني أن الحديث هو عن توقيت الانتخابات، إذا لم يفاجئ نتياهو بتغيير تركيبة الائتلاف، رغم صعوبة هذا وتعديدهاته، على ضوء التركيبة الحالية للكنيست.

السيناريو الأول: انتخابات في موعدين
السيناريو الأقرب لواقع حال الائتلاف، وما يجري في أروقة الكنيست، هو الانتخابات المبكرة، ولكن توقيتها سيكون بحسب احتياجات بنيامين نتياهو، وفي مركزها محاكمته، التي من المفترض أن تبدأ جلساتها المكثفة، بواقع ثلاث جلسات أسبوعية، ابتداء من منتصف الشهر الأول من العام المقبل، للاستماع لشهود الإثبات، وبعدها جولة أخرى للاستماع لشهود الدفاع.

وحسب التقديرات، فإن هذه الجلسات ستستمر لأسابيع طويلة، ولربما شهرين وأكثر، في حال لم تتوقف المحاكمة لهذا السبب أو ذلك، وفي حال لم يعمل نتياهو أي شيء من أجل تأجيل جلسات المحاكمة، فإنه سيكون عليه إجراء الانتخابات في موعد يتجاوز تاريخ

جلسات المحكمة، بمعنى إما في الأيام الأخيرة من العام الجاري، أو أول أيام العام المقبل، وهذا يستوجب حل الكنيست في منتصف شهر أيلول المقبل، لكون الانتخابات تحتاج إلى ٩٠ يوما على الأقل، من يوم حل الكنيست حتى يوم الانتخابات، وعادة تأخذ وقتا أطول. وفي حال

لم يتم حل الكنيست حتى النصف الثاني من أيلول المقبل، فهذا يعني أن نتياهو سيجر ائتلافه حتى نهايات العام الجاري، ويتوصل لاتفاق حول الموازنة العامة، الواجب إنجازها حتى يوم ٢٣ كانون الأول

المقبل، ثم يماطل لأسابيع، حتى يحل الحكومة والكنيست، ويتجه إلى انتخابات تجري في أوائل الصيف، ويكون قد تجاوز مشهد جلوسه على كرسي الاتهام في المحكمة، رغم أن المحكمة لا تؤثر على شعبيته، وهذا ما ثبت في الجولات الانتخابية الثلاث.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

لمُعَايِنَةُ الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

ترجمة: علاء حليحل

تأليف وإعداد: رونة سيلع



اتفاق الإمارات - إسرائيل.. هل يثبت نظرية «السلام مقابل السلام» أم يدحضها؟

كتب عصمت منصور:



(الغيب)

وزير الخارجية الأميركي بومبيو يلتقي نتنياهو في ٢٤ الجاري ضمن جولة واسعة لتوسيع دائرة التطبيع.

ندوة موسعة لمناقشة الاتفاق بكافة أبعاده ليخلص إلى أن أحد أهم مؤشرات الاتفاق الأكيدة هو أن القضية الفلسطينية تراجمت ولم يعد لها ذات التأثير لكنها باقية ولم تنته.

لقد توقع نتنياهو أن يحدث اتفاق الإمارات أثر الدومينو وأن تتبع بقية دول الخليج الإمارات لتوقع على اتفاقيات سلام قائمة على نفس المبدأ.

غير أن السعودية، التي تعتبر الدولة الإسلامية والإقليمية الأهم، جددت تأكيدها على أنها لن تطبع علاقاتها مع إسرائيل قبل حل القضية الفلسطينية، وهو ما يشكل انتكاسة حقيقية لنظرية نتنياهو، وتبعها السودان بإقالة الناطق بلسان الخارجية السودانية بعد إعلانها أن خطوة الإمارات جريئة، وأن بلاده تطمح لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل، وتبع ذلك تأكيد القمة الثلاثية التي جمعت قادة مصر والعراق والأردن مركزية القضية الفلسطينية وتحقيق السلام العادل والشامل الذي يلي حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وهو ما أكدته رئيس الوزراء المغربي سعد الدين العثماني من خلال رفض بلاده كل عمليات التطبيع مع إسرائيل.

هذه المواقف من الدول التي كانت تعول إسرائيل عليها، تثبت أن نظرية نتنياهو ليست أكثر من تعبير عن لحظة سياسية خاطفة وغير مستقرة، تقاطعت فيها عوامل داخلية تتمثل في حالة الضعف الفلسطينية والانقسام الداخلي، ودولية أبرزها وجود إدارة معادية في البيت الأبيض تجاهها بعدائها للشرعية الدولية وانحيازها لأيديولوجيا وفكر اليمين الإسرائيلي، وحالة عامة عربية منهارة مكنت من تحقيق «إنجاز» جزئي لا يؤسس لظاهرة أو اختراق كبير، وأن القضية الفلسطينية باقية إلى أن تحل على أساس حل الدولتين المستند إلى الشرعية الدولية.

كما أن الاختراق الذي يمكن أن يؤكد نظرية نتنياهو، وأن يجعلها قابلة للتحقق، يكمن في القدرة على إحداث اختراق جذري في وعي ومواقف الأحزاب والنقابات والأطر الشعبية والنخب العربية، التي ما زالت تقف كالجدار المنيع في وجه الأنظمة التي تراودها نفسها إما تحت الضغط الأميركي، أو الإغراء الإسرائيلي، بعقد اتفاقيات تطبيع علاقات مع إسرائيل بمعزل عن القضية الفلسطينية وحلها حلا عادلا.

كيري في العام ٢٠١٣-٢٠١٤، تحت مبدأ الأرض مقابل السلام، والتي تمخضت عنها الوثيقة التي أطلق عليها وثيقة كيري، والتي رغم أنها لم تتحول إلى اتفاق، إلا أنها نصت، وبموافقة مبعوث نتنياهو الخاص إسحاق مولوخو، على أن (الحدود الجديدة والأمنة والمعترف بها دولياً لإسرائيل وفلسطين ستطرح للتفاوض على أساس خطوط العام ١٩٦٧)، تثبت أن نتنياهو يخاطب نفسه، وأن اكتشافه الجديد لمبدأ «السلام مقابل السلام» فاجأه هو شخصياً قبل أن يفاجئ رابين وبيغن.

حتى خطة ترامب «صفحة القرن»، التي أعلن موافقته عليها واشتق منها خطة الضم، تسلم بمبدأ (التنازل) عن أراضٍ في الضفة وإقامة كيان فلسطيني.

الاتفاق الإماراتي ومبدأ «السلام مقابل السلام»

وصف رسام الكاريكاتير والمدون الإسرائيلي ميشيل كيشكا نظرية «السلام مقابل السلام» التي يروج لها نتنياهو بأنها مجرد شعار كاذب، الهدف منه خلق تمايز بينه وبين الآخرين والتقليل من أهمية الاتفاقيات السابقة التي عقدت مع دول خاضت حروباً مع إسرائيل لتصويرها على أنها اتفاقيات انطوت على تراجع وجلبت سلام ضعفاء مقابل إعلان نوايا بفتح علاقات دبلوماسية مع الإمارات.

صحيفة «غلوبس» الاقتصادية طرحت سؤالاً تشككياً حول حقيقة كون الاتفاق مع الإمارات اختراقاً تاريخياً فعلاً، معتبرة أن الإجابة على هذا السؤال تكمن في الإجابة على سؤال آخر وهو: هل بالإمكان فعلاً تجاوز الفلسطينيين؟

حتى القناة السابعة التي تعتبر إحدى أبواق اليمين الاستيطاني، نقلت عن حاكم البحرين مبارك شنابر قوله إن الاتفاق مع الإمارات أعاد وضع حل الدولتين على الطاولة بدل أن يلغيه بالإضافة لإلغاء فكرة الضم وإزالتها عن جدول الأعمال. بينما قالت حركة «السلام الآن» على موقعها الرسمي إن نظرية نتنياهو هي محاولة للتهرب من مواجهة الصراع الحقيقي والهام الذي يؤثر على الإسرائيليين، معتبرة أن شعار «السلام مقابل السلام» عبارة عن أخبار كاذبة (fake news) لا أكثر.

وأجرى معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب

نتنياهو اقتبس نفسه أكثر من مرة خلال الأسابيع الأخرين ليؤكد أن نظرية السلام مقابل الانسحاب والضعف ولت من العالم دون عودة (استخدم تعبيراً يطلق بالعادة على المحرقة النازية وهو «ليس بعد الآن») وتم استبدالها بنظرية أخرى تؤسس لسلام حقيقي قائم على مبدأ «السلام مقابل السلام».

السلام مع الفلسطينيين وفق نظرية نتنياهو يمكن أن يتحقق كخثرة للتعاون العربي الإسرائيلي وإعادة وضع العربة خلف الحصان بدلاً عن النظرية السائدة حالياً والتي تضع حل القضية الفلسطينية شرطاً للسلام مع الدول العربية.

نتنياهو الآخر

يبدو أن نتنياهو وفي حمى تبشيره بنظريته الجديدة واحتفائه بها، عندما يتحدث عن الآخرين الذين سبقوه وعقدوا أو حاولوا عقد اتفاقيات سلام قائمة على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، إنما يقصد نفسه أيضاً.

ففي خطابه الشهير، الذي وصف بالتاريخي، والذي ألقاه في جامعة بار إيلان العام ٢٠٠٩، تحت ضغط إدارة باراك أوباما، قرر نتنياهو أن يوجه حديثه إلى القادة العرب مباشرة قائلاً: «إذا ما منحنا هذه الضمانة الخاصة بنزع السلاح والتدابير الأمنية اللازمة لإسرائيل، وإذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، فإننا سنكون مستعدين ضمن تسوية سلمية مستقبلية للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية»، مشدداً على أن «قضية الأراضي ستكون مدار بحث في اتفاق الوضع الدائم».

هذا الخطاب جاء بعد أكثر من عقد على توقيعه شخصياً مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على اتفاق الخليل (بروتوكول الخليل)، الذي أعادت فيه قوات جيش الاحتلال انتشارها في مدينة الخليل التي تعتبر الثانية من حيث قدسيته لدى المستوطنين، ومشاركته بعدها في مفاوضات (واي بلانتيشين) وبعدها بأقل من سبع سنوات على تصويته لصالح الانسحاب الذي قاده أريئيل شارون من قطاع غزة.

هذه الأمثلة بالإضافة إلى موافقته على الدخول في المحادثات التي رعاها وزير الخارجية الأميركي جون

به، على حدّ تعبيره.

كانت نظرية نتنياهو مجرد شعار للمناكفة الداخلية والتهرب من استحقاقات عملية السلام والدعاية الانتخابية، ولكن ما بدأ كشعار اعتراضي على اتفاق أوسلو ورفضه في منتصف التسعينيات من القرن المنصرم، تطور مع الزمن، وطول التهرب من اتفاقيات السلام أصبح نظرية متمسكة جاء الاتفاق مع الإمارات ليعطيها زخماً و(يثبت) صحتها وواقعيتها وإمكانية تطبيقها بنجاح.

الاتفاق مع الإمارات وفق نتنياهو هو الأول مع دولة عربية منذ ٢٦ عاماً والذي يقوم على مبادئ يجعلانه مختلفاً عن الاتفاقيات السابقة وهما: إنه سلام قائم على أساس «السلام مقابل السلام» (ولا شيء آخر)، والثاني أنه سلام قائم من منطلق القوة، أي أنه سلام لم ينجز وما كان بالإمكان أن ينجز لو كانت إسرائيل ضعيفة أو أضعفت نفسها من خلال الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧.

بدل الانسحاب وتقديم «تنازلات» اعتمد نتنياهو على مبدأ إسرائيل القوية، والتي يكمن مصدر القوة لديها في الدمج الناجح بين اقتصادها المنتعش والقوي مع قوتها العسكرية وتفوقها النوعي، مع عظمتها التكنولوجية، وهي عوامل مكنتها من تحقيق تأثير دولي ومكانة غير مسبوقه جعلتها دولة مرغوبة ومحط إعجاب.

بالنسبة لنتنياهو هناك حقيقة بسيطة هي وحدها القادرة على صنع السلام وهي أن (القوة تقرب البعيد والضعف يبعد القريب)، خاصة في منطقة مثل الشرق الأوسط (التي لا ينجو فيها سوى القوي). أما القوي فهو الذي يستطيع أن يصنع السلام من موقع القوة التي تدمج المركبات الثلاثة السابقة الذكر.

نظرية نتنياهو كما شرحتها في مؤتمراتها الصحافية ومقابلاته ما بعد توقيع الاتفاق الإماراتي (تدحض كليا النظريات الفاشلة التي ادعت أن أيا من الدول العربية لا يمكن أن تعقد اتفاق سلام مع إسرائيل من دون أن يتم التوصل إلى حل عادل يقبله الفلسطينيون للقضية الأساس وهي القضية الفلسطينية) وهو ما يعني وفق نظريته (الخضوع للفلسطينيين وتمليكهم حق الفيتو على السلام مع العرب، وتحويل إسرائيل إلى رهينة بيد «المطرفين»).

في الثالث عشر من آب الحالي أعلن رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب عن النجاح في التوصل إلى اتفاق سلام بين دولتي الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، لتكون الإمارات ثالث دولة عربية تطبع علاقاتها وتعتد اتفاق سلام مع إسرائيل، بعد اتفاق كامب ديفيد الذي وقعه الرئيس المصري أنور السادات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن في العام ١٩٧٩، والاتفاق الأردني الإسرائيلي الذي وقعه الملك حسين مع رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين في العام ١٩٩٤.

إن تسمية الرئيس الأميركي للاتفاق تطبيع العلاقات الدبلوماسية الإماراتي الإسرائيلي بأنه اتفاقية سلام (peace agreement) لم تأت عبثاً ولا يمكن اعتبارها زلة لسان، بل جاءت لإضفاء هالة ومزيج من الأهمية على الاتفاق الذي يقضي بتطبيع العلاقات بين البلدين اللذين لم يخوضا أي حرب بينهما ولا شهدا نزاعاً مسلحاً، ولا توجد بينهما حدود مشتركة تتطلب تسويات وتعديلات حدودية.

وبعد ساعات من إعلان الرئيس الأميركي عن الاتفاق الذي حمل اسم «اتفاق أبراهام» خرج رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في مؤتمر صحفي خاص، كان سبقه بمشهد مسرحي حافل بالإثارة عند خروجه المفاجيء من اجتماع المجلس الوزاري المصغر الخاص بال كورونا، والذي قصد أن يكون خروجاً علنياً، وأن يرفقه بكل الإحياءات الممكنة التي تشير إلى أن الأمر مرتبط بمصلحة وطنية عليا وحدث دراماتيكي لا يستطيع الإفصاح عنه (الآن) ولا حتى إشراك حلفائه به (لأنه لا يريد أن يفسده التسريب الإعلامي)، وهو ما رفع سقف التوقعات والإبهار إلى حده الأقصى وفتح باب التكهنات عالياً، وسلط كل الأضواء صوب الساحر الذي يقف بهدوء تحت هالة الضوء الوحيدة على مسرح الأحداث الافتراضي.

أجواء الإثارة والإبهار، وإثارة فضول الجمهور والإعلام، لم تكن أدوات ثانوية أبداً، بل هدفت إلى إزالة أي شبهة بوجود شركاء محتملين في صناعة المعجزة/ الإنجاز، وتكريس صورة النجم الأحادي الذي يقف على خشبة مسرح التاريخ الذي تكفل بصنعه أمام جمهور يوجه له الطعنات لأسباب تافهة (قضايا الفساد)، وشركاء في الائتلاف لا يتركون له الهامش الكافي لاجتراح المزيد من المعجزات واستكمال مهمته المقدسة التي نذر نفسه لها.

يدرك نتنياهو من خلال تجربته الطويلة في الحكم والتعامل مع الجمهور والإعلام، أن اللحظات الكريمة والمتمسحة التي يهبها التاريخ للسياسي وهو في مرحلة الأفول، هي لحظات نادرة وقد لا تتكرر، لذا لا يجب الاكتفاء بالهالة العابرة التي تتراقف معها، بل استغلالها واستنفادها حتى النهاية، من خلال إطالة أمدها وتكريسها على أنها معجزة، والاستمرار في إرسال رسائل مركزة ومكثفة ومتكررة وواضحة تؤكد استحالة وقوعها دون قدراته الفريدة التي يعرف هو فقط كيف يوظفها لاستنفادها حتى الرق الأخير.

ليس فقط دون مساعدة شركائه، بل رغماً عن منكفئهم المصباحية وحداثة تجربتهم (الأمر الذي قد يبدو بأنه استكمال لحملاته الانتخابية الثلاث ضدهم والتي رفع فيها شعار أنه يلعب في دوري مختلف عنهم).

نظرية نتنياهو

لم يسبب نتنياهو في الحديث عن الاتفاق بحد ذاته، ذلك لأنه لا يحتوي على أية تفاصيل مركبة ومتشابكة في حل عقد مرزومة، ولأنه لا يضع حداً لانهار الدماء التي تراق في الشوارع، ولا يتحدث عن حدود وطبيعة، ولا عن أهمية الأراضي التي سوف تسترد، وعن الجنود الذين سيلقون السلاح ويعودون من جبهات القتال التي تآكل شبابهم، بل لكون الاتفاق الذي لا تتجاوز عدد كلماته ٥٠ كلمة هو أقرب إلى إعلان النوايا، والجمال الإنشائية المليئة بالوعود وحسن النوايا والأمال الوردية التي تيشر بالرخاء وفتح باب الاستثمار المتبادل.

بدلاً من ذلك تحدث نتنياهو عن نفسه، أو بالأحرى عن نظريته التي استطاع (عبر سنوات من العمل) أن يضع من خلالها حداً لطريقة ونهج سابقه ممن عقدوا اتفاقيات سلام مع دول عربية عبر تقديم «تنازلات» والانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل لهذه الدول، أو مقابل التسليم بمبدأ «الأرض مقابل السلام» في حالة الفلسطينيين، معلناً بشكل مفصل أسس نظريته الجديدة، والتي جاء الواقع أخيراً ليثبت صحتها بشكل لا يمكن الاستئفاف ضده أو التشكيك

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

تقرير «مدار» الإستراتيجي 2020

المشهد الإسرائيلي 2019

تحرير: هنيدي غانم



تكنولوجيا وأسلحة واتفاق تطبيع.. عن تشكل التحالف الإسرائيلي-الإماراتي

كتب محمد قعدان:



ترامب ومصره كوشنير في حفل الإعلان عن الاتفاقية الإسرائيلية الأمريكية الإماراتية.

(الغب)

وتتساءل: ما هي أهمية المقاتلات والأسلحة المتطورة من منظور الإمارات؟ وكيف نستطيع فهم التحالف، وما هي أساساته، وما هي أهمية العلاقات التكنولوجية في سياق هذا التحالف؟ يمكن القول إن الاستحواذ على المقاتلات والأسلحة المتطورة من منظور الإمارات يعبر عن موقع وتحالف جيوسياسي جديد في منطقة الشرق الأوسط، وأهمية هذا الاستحواذ يعكس من جهة جوهر الاتفاقية، ومن جهة أخرى شرط إتمام الاتفاقية كما تبين من موقف الإمارات الأخير.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن «إسرائيل بدأت بتزويد الإمارات بأسلحة حساسة عام ٢٠١٠ كنوع من إسكاتها بعد فضح جريمة اغتيال القيادي الفلسطيني محمود المبحوح داخل فندق البستان في دبي قبل عشر سنوات»، وكشفت عن نقاشات جرت في داخل المؤسسة الإسرائيلية حول إمداد الإمارات بطائرات أميركية متطورة «إف ٣٥» وهو رأس الجبل الجليدي لمداورات أوسع بكثير دارت بين نتنياهو وبين جهاز الموساد والجيش الإسرائيلي في هذا الشأن، وقالت الصحيفة إن الجهة الوحيدة في المؤسسة الإسرائيلية التي أصرت على الرفض والمعارضة خشية تسرب معلومات حول أجهزة متطورة إسرائيلية وأميركية للجهات المعادية، هي الجيش.

وبالرغم من ذلك فإن العلاقات الإسرائيلية-الإماراتية، فيما يخص قطاع التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، تمثل شكلاً جديداً من العلاقات على أساسات نيوليبرالية، دون اعتبار حقيقي وسياسي للمضيق الفلسطيني، بل إن الاعتبار الوحيد هو مدى إمكانية تشكيل تحالف يفيد الطرفين وإمكانية استثمارية النظامين، وكل نظام في سياق؛ الإماراتي لكي يضمن وجوده واستمراره عبر تحصين داخلي من خلال الاستحواذ على مقاتلات وأسلحة وأجهزة وتقنيات متطورة، والنظام الإسرائيلي في سياق تصفية القضية الفلسطينية واستمرار التوسع في محيطه (المنطقة العربية) سواء استيطانياً أو عسكرياً أو اقتصادياً.

وأوضاع التطبيع مع إسرائيل في سياق تكريس دور الاقتصاد الإسرائيلي كمركز واقتصادات العربية كطرف» (ص ١٨٠). وهنا نتساءل عن موقع الإمارات في هذه المعادلة؟ وأشير إلى ما قاله جونسون الماز ذكره عن المعركة الدائرة بين قطر والإمارات، وأيضاً في مقابلة على البث المباشر لـ«واينت» في ١٦ آب، ذكر الجنرال السابق في شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»)، عاموس يدلين، ذلك وأكد أن «ما نسعده من قبل الإماراتيين هو أن قطر أخطر علينا من إيران».

ولعل مجرد هذا يوضح لنا احتدام الصراع في الخليج، ودور إسرائيل في تعزيز ذلك أو تدعيمه، من خلال بيع أسلحة وخدمات تقنية وتكنولوجية سواء هجومية أو دفاعية في الإمارات والعديد من دول الخليج، ويعني هذا أن الاستنزاف العربي الخليجي هو جزء من عملية تراكم وتثبيت وضع إسرائيل كمركز اقتصادي إقليمي وأيضاً على مستوى عالمي. وهذا يتطلب أيضاً، وفقاً لباحثين، منع تشكيل كتل عربي-اقتصادي يمنع أو يتحدى الدور الإسرائيلي الاقتصادي في المنطقة العربية.

صفقات الأسلحة

في إثر تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو المعارضة لبيع مقاتلات «إف ٣٥» الأميركية للإمارات، قامت هذه الأخيرة بإلغاء لقاء علني كان من المفروض أن يجمع كلا من سفيرة الإمارات لدى الأمم المتحدة مع نظيرها، الأميركية والإسرائيلي.

وجاءت خطوة الإمارات عقب مؤتمر جمع كلا من نتنياهو ووزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، الذي قال في مؤتمر صحافي إنه لن يتم بيع أسلحة قد تخل بضمائم التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة.

وكان نتنياهو قال، في بيان صادر عن مكتبه، إن «اتفاق السلام التاريخي بين إسرائيل والإمارات المتحدة لم يشمل أي موافقة إسرائيلية على أي صفقة سلاح بين الولايات المتحدة والإمارات المتحدة».

دول إقليمية قوية ومستقرة، فهي تطمح كما تدعي لتشكيل تحالفات مقابل التحالف التركي-القطري ومجموعات مسلحة أخرى، وأيضاً مقابل التحالف الإيراني-السوري وحزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن والحشد الشعبي في العراق، بالتالي فهي تبحث عن حلفاء لها في المنطقة، علماً أن الاتفاقيات مع مصر والأردن ليست تحالفات بل هي أقرب لاتفاقيات الحياض الإيجابي، وثانياً تطمح إسرائيل إلى زيادة صادراتها وخدماتها التقنية والأمنية والعسكرية وفتح أسواق جديدة في المنطقة.

وحينما كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن أن الاتفاقية تشمل بيع طائرات أميركية متطورة للإمارات، علت أصوات معارضة، بما أن هذه الصفقة قد تُخل في ميزان القوة كما يرى بعض الخبراء الإسرائيليون. وفي هذا الصدد لفت المسؤول السابق عن شعبة الاستخبارات في الموساد، حاييم تومر، في حديث إلى الإذاعة العبرية، إلى أنه «لا توجد مشكلة في رفع الحظر عن تزويد الولايات المتحدة طائرات «إف ٣٥» للإمارات، وخاصة في حين أن الاتفاق مع أبو ظبي يمكن أن يكون مفيداً لإسرائيل ضمن سيناريوهات أخرى، في خدمة المواجهة ضد الإيرانيين»، مما يوضح أن إسرائيل مهتمة أيضاً بتوسيع التعاون الأمني مع الإمارات. وكان الباحثان فضل النقيب ومفيد قسوم أوضحا في خلاصة كتابهما «الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل» أن التقسيم العالمي للاقتصاد الرأسمالي بين مراكز وأطراف من جهة، وتطور إسرائيل في صناعة التقنية العالية وخاصة في قطاع الأسلحة والسايبر من جهة أخرى، جعل من هذه الأخيرة مركزاً إقليمياً ضمن مخطط الاقتصاد العالمي، بالتالي فإن ربط اقتصادات الدول المجاورة بإسرائيل، سيثبت معادلة تمنع من الدول في المنطقة العربية إقامة تنمية مستدامة، ويرى الباحثان أن عملية السلام التي انطلقت تحديداً في التسعينيات تحفز هذه المعادلة، حيث «أن الاستراتيجية الإسرائيلية، ومنذ بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط في العام ١٩٩١، تعمل، وبدعم من التأييد الأميركي، كي تقود أوضاع السلام

مجالات خدمات واتصالات الحماية والملفات المرفوعة على الإنترنت «SASE» وتمتلك وتدير فروعاً في دبي. وشركة «Check Point» الدفاعية الإلكترونية تمتلك مكتبا في دبي، ووظفت الشركة عدداً من الموظفين الإماراتيين منذ أكثر من عقد، ومن هناك تخدم الشركة دول الخليج عموماً، وعلاؤها، كما هي الحال في جميع أنحاء العالم، هم في الأساس مكاتب حكومية ومالية وشركات كبيرة. وإننا نجد أن المعارك في الخليج أيضاً تحتدم بعد أحداث الثورات العربية في عام ٢٠١١ وانخراط دول إقليمية وعالمية في صنع سياسات بخصوص ضمان مصالحها، وفي الخليج نجد أن قبائل عربية تسيطر على مناطق مليئة بالنفط والغاز، وكل قبيلة أصبحت تطمح للهيمنة (قطر والإمارات والسعودية أساساً) بالاعتماد على التقنيات والإلكترونيات الحديثة والإعلام، وأشارت تقارير وسائل إعلام أجنبية إلى أقوال مؤسس شركة أمنية سيبرانية، روبرت جونسون، أنه «حتى أصغر دولة، بميزانية منخفضة جداً، يمكن أن تكون لها قدرة هجومية سيبرانية»، وأضاف أن «قطر والإمارات العربية المتحدة تطاردان بعضهما البعض، وهذه الحرب تزداد دموية جداً».

تشكل تحالف إسرائيلي-إماراتي يعتمد أساساً إن على احتدام صراعات إقليمية في المنطقة بعد مرور عقد على الثورات العربية، ويعزز التحالف عن تفاهم استراتيجي حول المنطقة والترتيبات السياسية التي يجب أن تجري، وفقاً لترتيبات مصالح الإمارات وإسرائيل مع تنسيق أمريكي، وبالتالي فإن التكنولوجيا والسايبر سواء الهجومي أو الدفاعي يكونان أحد أسس صياغة التعاون والابتكار والتطوير.

تراكم إسرائيلي مقابل استنزاف عربي

القطاع الأمني والعسكري يمثل العمود الأساس لدولة إسرائيل في المنطقة العربية، ومع غياب حروب مباشرة مع هذه الدولة، فهي تعمل على إنشاء علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع دول في المنطقة لعدة أسباب؛ أهمها تحقيق هيمنة جيوسياسية في المنطقة العربية مع غياب

«سيؤدي فتح العلاقات المباشرة بين اثنين من أكثر المجتمعات ديناميكية في الشرق الأوسط والاقتصادات المتقدمة إلى تغيير المنطقة (الشرق الأوسط) من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، وإقامة علاقات أوثق بين الناس» (من نص اتفاقية السلام بين الإمارات وإسرائيل، ١٣ آب ٢٠٢٠)

تشكلت الاتفاقية الإسرائيلية-الإماراتية على أساس الدفع قداماً بمجموعة من المصالح والغايات السياسية والاقتصادية والجيوسياسية، إلا أن مصلحة «تعزيز الابتكار التكنولوجي» كما جاءت في نص الاتفاقية، ضمن تحالف (أو صياغة تبعية إماراتية) من خلال التكنولوجيا التي هي في طبيعة الحال جزء من نسق عسكري وأمني خاصة في تطور التكنولوجيا في السياق الإسرائيلي الكولونيالي، فيها أهمية لفهم جذور الاتفاق وأهميته السياسية والاقتصادية.

قراءتي هذه للتحالف الأخير تهتم بالعلاقات السابقة لهذا التحالف بين إسرائيل والإمارات، والتي تمحورت حول التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في شتى مرافق الإمارات المدنية والعسكرية.

إذن، سأعرض بداية العلاقات السابقة في العقد الأخيرين، كحاجة إسرائيلية إلى أسواق جديدة، وأيضاً كحاجة إماراتية، وانتقل إلى محاولة فهم التحالف الأخير، من المنطلق التكنولوجي العسكري الذي هيمن عالمياً ضمن مخطط الاقتصاد النيوليبرالي، الذي يتأسس بشكل رئيس على تجارة الأسلحة وأجهزة الأمن والمراقبة والضبط.

علاقات ما قبل إعلان الاتفاقية

امتدت العلاقات الإسرائيلية-الإماراتية على مدار أكثر من عقدين، وهناك ما يقارب ٥٠٠ شركة إسرائيلية تعمل في الإمارات، وكان ذلك بمساعدة وزارة الخارجية الإسرائيلية التي حفزت إقامة روابط بين الشركات الإسرائيلية وتلك الإماراتية، علماً أن التعاون يشمل مجالات متعددة، من بينها المياه والتكنولوجيا والزراعة والصحة وتكنولوجيا قطاع الخدمات المالية، إضافة إلى قطاعي الأمن الداخلي والأسلحة المتطورة، يمثلان الأعمدة الأساسية للتحالف، وفقاً لتقرير نشر في صحيفة «هارتس».

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» كشفت في تقرير لها قبل عام (٢٠١٩) النقاب عن علاقات إماراتية مع مجموعة «NSO» الإسرائيلية المختصة في «السايبر الهجومي»، وذكرت صحيفة «ذي ماركر» الإسرائيلية يوم ١٩ آب الحالي أن «الإمارات هي أول ومن أهم زبائن المجموعة»، وبيّن التقرير التعاون الاستراتيجي بين الشركة الإسرائيلية والإمارات للتجسس على معارضين سواء في داخل الإمارات أو خارجها.

وارتبطت شركة تجسس إماراتية تحت اسم «Dark Matter» بهذه المجموعة الإسرائيلية، وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن مجموعة من موظفي «NSO» السابقين - وجميعهم أيضاً من الخبراء والمختصين السابقين في وحدة استخبارات الإشارات الإسرائيلية ٨٢٠٠، وهي نسخة الجيش الإسرائيلي من وكالة الأمن القومي - كانوا يعملون في منشأة أبحاث سيبرانية تملكها شركة تابعة لشركة «Dark Matter».

وذلك يوضح أن العلاقات والتحالف يتأسسان على الخدمات والحاجة الإماراتية بخصوص تقنيات وتكنولوجيا الأمن والمراقبة والضبط، وذكر التقرير أن الشركة الإماراتية استأجرت العديد من خبراء الاستخبارات الإلكترونية الإسرائيليين لتطوير تقنيات للإمارات.

تنتقل الإمارات اليوم إلى تثبيت موقعها في المنطقة العربية، ضمن السيطرة على المعارضين والتجسس ومراقبتهم، لكي تستطيع محاولة التحكم بخياراتها ومصيرها، بالموازاة مع ضمان استقرار تجارة مواد الخام، والحفاظ على ثبات اقتصادها الربعي، غير الإنتاجي. وتأتي هنا علاقات الإمارات مع شركات «السايبر الدفاعية»، ويتبين هناك مزيد من النشاط، خاصة في مجال الإنترنت - وفي الإمارات العربية المتحدة هناك طلب كبير على هذه المنتجات، وتعمل «Kato Networks»، في

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«قانون أساس إسرائيل

الدولة القومية للشعب اليهودي»

الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم:

هنيدة غانم



علاقات إسرائيل والأمم المتحدة . من عداء مزعوم إلى سعي للتأثير محموم

كتب سليم سلامة:



السكرتير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة داني دانون.

(لرشيافية)

للأمم المتحدة «تتخذ في كل سنة جملة من القرارات الأحادية الجانب ضد دولة إسرائيل، وبصورة مثابرة! ويشير إلى أنها «في العام ٢٠١٨ وحده اتخذت ٢١ قراراً يندد بإسرائيل مقابل قرار واحد فقط يندد بكل واحدة من الدول التالية: إيران، سورية، كوريا الشمالية، القرم، ميانمار والولايات المتحدة» وفي العام ٢٠١٩ اتخذت «١٨ قراراً تنديد ضد إسرائيل مقابل قرار واحد ضد كل من سورية، إيران، كوريا الشمالية، الولايات المتحدة، ميانمار والقرم»، وهو ما خلق الانطباع بأن إسرائيل هي الدولة الأكثر تعرضاً للتمييز السلبي في المؤسسات الدولية وفي الأمم المتحدة وأدعواها المختلفة».

دوافع خلف التغيير في السياسة الإسرائيلية
أحد الدعايات المركزية في هذه المقالة، كما ذكرنا، هو القائل بأن ثمة تغييراً ملحوظاً في النشاط الإسرائيلي في الأمم المتحدة ومؤسساتها خلال العقد الأخيرين، يمتاز أساساً بتبني توجه استباقي يتجسد في ازدياد محاولات التأثير على الأمم المتحدة من الداخل.

فما الذي دفع نحو هذا التغيير، ابتداء من بداية الألفية الثالثة؟

أوائل التغييرات التي ساعدت على إحداث التغيير الجوهري في علاقات إسرائيل والأمم المتحدة حصلت في التسعينيات وشملت، مثلاً، انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وبقاء الولايات المتحدة دولة عظمى وحيدة في العالم، انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ثم مفاوضات أوسلو، إضافة إلى اتساع العولمة. صحيح أن هذه العوامل ساعدت في دفع العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة إلى الأمام ولو قليلاً، غير أن نقطة التحول الفعلية والحقيقية في السياسة الإسرائيلية تجاه الأمم المتحدة أتت ابتداء من العام ٢٠٠٠ فصاعداً، وقد تحقق هذا التحول بفضل ثلاثة عوامل أساسية هي كما يعددها الباحث: ازدياد ملحوظ، بل كبير، في أهمية الأمم المتحدة، على الصعيد العالمي ومن وجهة النظر الإسرائيلية، وقيام إسرائيل في مجموعة الدول الأوروبية والأخرى في نطاق الأمم المتحدة، والنشاط الفلسطيني الفاعل في الأمم المتحدة ولجانها ومؤسساتها المختلفة.

يشكل عائقاً أمام تحسين المصالح الحيوية الإسرائيلية فقرر عزله، ما فتح المجال على وسعه أمام التوجه المتشدد في السياسة الإسرائيلية تجاه الأمم المتحدة، إلى جانب التقليل من أهميتها حتى الحد الأدنى، وربما أقل أيضاً.

الحرب الباردة وتغيير تركيبة الأمم المتحدة
تختلف تركيبة الأمم المتحدة في المرحلة الحالية عما كانت عليه لدى تأسيسها في العام ١٩٤٥، إذ برز آنذاك حضور دول مجتمعات ديمقراطية. في أواخر الخمسينيات، كان عدد أعضاء الأمم المتحدة قد زاد عن ١٠٠، غير أن الزيادة العددية كانت مصحوبة أيضاً بتغييرات طالت مميزات الدول في الجمعية العمومية. من أغلبية الدول الديمقراطية إلى عدد كبير من الدول الحديثة غير الديمقراطية التي لا تزال خاضعة للاستعمار الكولونيالي، وهو ما قلب موازين القوى في الجمعية العمومية، إذ أصبحت قرارات تنديد بحق حقوق الإنسان في دول معينة تتخذ، مثلاً، بأغلبية أصوات دول غير ديمقراطية أصلاً.

في هذا السياق، يقول الكاتب إن مكانة دولة إسرائيل أيضاً تغيرت إلى الأسوأ، على خلفية بروز كتلة الدول العربية والإسلامية، ضمن كتلة دول عدم الانحياز، وهو ما خلق وضعاً «غير مريح بالنسبة لإسرائيل».

تبني الرواية الفلسطينية
كلما تعمق تدخل الأمم المتحدة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ومكوناته، تعزز الميل إلى تبني الرواية الفلسطينية في جميع مؤسساتها، حسبما يقول الكاتب. ويضرب، هنا، الأمثلة التالية: اعتراف الجمعية العمومية في العام ١٩٧٠ بـ«حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف»، بما فيها حقه في تقرير مصيره، ثم قرار الجمعية العمومية (تشرين الأول ١٩٧٤) توجيه الدعوة إلى ياسر عرفات لزيارة الأمم المتحدة وإلقاء كلمة أمام هيئتها العمومية والمشاركة في أبحاثها، ثم قرار الجمعية العمومية (تشرين الثاني ١٩٧٤) منح منظمة التحرير الفلسطينية مكانة مراقب في جميع مؤسسات الأمم المتحدة، ثم «القشة التي قصمت ظهر البعير»: قرار الجمعية العمومية (تشرين الثاني ١٩٧٥) باعتبار الصهيونية حركة عنصرية - وهو القرار الذي مثل علامة فارقة مركزية في مسار تطور العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة. يضيف الكاتب فيقول إن الجمعية العمومية

مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، تضافرت جملة من العوامل الهامة لتجعل من إسرائيل محط نقد متكرر ولاذع من جانب الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، من بين أبرزها: بولرة السياسة الإسرائيلية تجاه الأمم المتحدة، في بداية الخمسينيات؛ الحرب الباردة وتغيير تركيبة الأمم المتحدة وتبني الرواية الفلسطينية بشأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

بولرة السياسة الإسرائيلية تجاه الأمم المتحدة
في مطلع الخمسينيات، استمر جدل واسع كان قد بدأ قبل ذلك ببضع سنوات بين مدرستين سياسيتين متقابلتين بشأن السياسة الخارجية الإسرائيلية وطرائق العمل حيال الأمم المتحدة، الدول العظمى والعالم العربي، وقد تجسدت الفوارق بين المدرستين، بصورة أساسية، في طرق العمل التي ينبغي أن تعتمد عليها إسرائيل في تعاملها مع مواقف المجتمع الدولي بشأن قضايا أساسية في الصراع الإسرائيلي - العربي، كانت المدرسة الأولى تلك التي قادها موشيه شاريت، وزير الخارجية آنذاك وأضحى أسس العلاقات الخارجية الإسرائيلية. وقد نادى تلك المدرسة بالإقرار بأهمية الحلبة الدولية وبأهمية منظمة الأمم المتحدة، محذرة من مقبة انتهاج إسرائيل سياسة من شأنها توسيع وتعميق النقد الدولي عليها في مؤسسات الأمم المتحدة، ومن هنا، دعا شاريت إلى الحوار والتفاوض من أجل حل الإشكالات والخلافات التي تنشأ بين إسرائيل ودول العالم المختلفة والأمم المتحدة، إلى جانب تجنب أي خطوة من شأنها المس بالعلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة.

في المقابل، كانت مدرسة بن غوريون التي دعت إلى اعتماد نهج مفاير يقوم على إيلاء العمل الدبلوماسي والهيئات الدولية أهمية قليلة جداً، وهو ما عبر عنه بصورة واضحة جداً في برقية وجهها إلى شاريت إبان الحديث عن «تدويل القدس»، إذ كتب فيها: «دولة إسرائيل لن تقبل، ولا بحال من الأحوال، بأي سلطة أجنبية في القدس اليهودي واقتطاعها من الدولة، وإذا ما وقفنا أمام خيارين: الخروج من القدس أو الخروج من الأمم المتحدة، فمن الواضح أننا سنختار الخروج من الأمم المتحدة».

ابتداء من العام ١٩٥٤ فصاعداً، وكلما تضعف الوضع الأمني على الحدود الإسرائيلية، احتد الصدام بين المدرستين، إلى أن توصل بن غوريون في العام ١٩٥٦ إلى قناعة بأن شاريت قد أصبح

وتفوز بعضويتها. في سنيهما الأولى، في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، اتسمت العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة بالإيجابية، إذ تبنت دولة إسرائيل ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ المساواة، ضمان الحقوق للجميع وضمان العدالة الاجتماعية، وهي مبادئ تضمنتها «وثيقة استقلال» دولة إسرائيل نفسها، أيضاً، وفي مطلع الخمسينيات، سعت إسرائيل إلى تثبيت وتعزيز مكانتها وتوثيق علاقاتها في الساحة الدولية، بما في ذلك في الأمم المتحدة ذاتها، في ضوء مواقف وزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك، موشيه شاريت، الذي أولى الساحة الدولية أهمية قصوى. وفي المحصلة، أصبحت إسرائيل آنذاك دولة فاعلة في الأمم المتحدة، بعد الفوز بعضويتها، ثم حظيت بمكانة مرموقة نسبياً على خلفية المساعدات التي قدمتها إلى عدد من الدول النامية في أفريقيا بعيد تحررها من نير الاستعمار الأجنبي وفوزها بالاستقلال الوطني.

لكن في بداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) بدأت عملية تراجع تدريجي في موقف الأمم المتحدة وتعاملها حيال إسرائيل، على خلفية تطورات دولية مختلفة، أبرزها أزمة برلين (١٩٤٨ - ١٩٤٩)، ثم تقسيم شبه الجزيرة الكورية والحرب بين الكوريتين؛ لكن، بالأساس على خلفية الشلل الذي أصاب مجلس الأمن الدولي وعمله بفعل استخدام الاتحاد السوفيتي المتكرر لحق النقض (الفيتو). فقد كان لهذه التطورات التي رفعت حدة التوتر بين الدولتين الأعظم آنذاك وبين ممثليهما الرسميين في هيئات الأمم المتحدة انعكاس سلبي واضح على دولة إسرائيل، جراء انغلاق باب التعاون بينهما على نحو يمكن أن يعود بالفائدة على المصالح الإسرائيلية في الأمم المتحدة.

استمر التدهور، بعد ذلك، في العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة على مدى سنوات عديدة، بل تفاقم هذا التدهور مع الارتفاع المتواصل في حدة الصراع العربي - الإسرائيلي ومع ازدياد التدخل من جانب الأمم المتحدة في هذا الصراع، حتى أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٩ لم تقابل باستحسان في أروقة الأمم المتحدة وهيئاتها، وخصوصاً في الجمعية العمومية حيث كانت الأغلبية واضحة لكتلة الدول العربية ودول عدم الانحياز - اللتين عارضتا تلك المعاهدة باعتبارها صفقة انفرادية وليست جزءاً من تسوية عربية - إسرائيلية شاملة، وابتداء من

ما هي السمات الأساسية المميزة للعلاقة المتبادلة بين دولة إسرائيل وهيئة الأمم المتحدة، بل هل ثمة سمات مميزة لهذه العلاقة أصلاً؟ ما هي المنعرجات، النقاط الصعود والهبوط، التي شهدتها هذه العلاقة وما هي أسبابها وخلفياتها وكيف كانت مآلاتها؟ ما هي آفاق هذه العلاقة مستقبلاً وما هي المؤثرات الأساسية في أداء كلا الطرفين على مسارها؟

هذه بعض الأسئلة التي يحاول يارون سلمان، المحاضر في موضوع إدارة وتسوية النزاعات في «جامعة بن غوريون» في بئر السبع، البحث فيها ضمن مقالة بحثية جديدة له نشرت في «عدكان استراتيجي - منصة بحثية» (العدد ٣، المجلد ٢٣، تموز ٢٠٢٠)، الصادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في إسرائيل، تحت عنوان «علاقات إسرائيل والأمم المتحدة في امتحان الزمن».

ينطلق الباحث من حقيقة أن علاقات إسرائيل والأمم المتحدة تميزت، على مدى السنوات الطويلة الماضية، بوجهات مختلفة، ففي الجهة الأولى، واجهت إسرائيل الكثير من القرارات المنددة بسياساتها وممارساتها في العديد من الهيئات واللجان التابعة للأمم المتحدة، ما جسّد «الخط المعادي حيالها»، كما يصفه الكاتب. وفي الجهة الثانية، شهد التعامل الإيجابي مع إسرائيل اتساعاً ملحوظاً تجسد، ضمن ما تجسد فيه، في قبولها عضواً في مجموعة «أوروبا ودول أخرى» (Western European and WEOP - Others Group) في العام ٢٠٠٠، ثم انتخاب مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، داني دانون، نائباً لرئيس الجمعية العمومية في العام ٢٠١٧، إلى جانب التغيير التدريجي في أنماط التصويت على قرارات دولية تخص إسرائيل أو تمسها.

بالبناء على هذا، تذهب هذه المقالة البحثية إلى استعراض الوجهات الرئيسية في مسار العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على ما يسميه الكاتب «التحول الذي حصل في السياسات الإسرائيلية خلال العقدين الأخيرين»، تحليل دوافعه وخلفياته وأشكال تظهرو. وبضمن ذلك، تخوض المقالة في السؤال حول كيفية التجسد الفعلي للسياسة الإسرائيلية الاستباقية على مسرح الأمم المتحدة خلال العقد الأخيرين تحديداً لتلخص إلى الاستنتاج، الذي يشكل ادعاءً مركزياً في هذه المقالة، بأن ثمة انتقالاً قد تحقق من سياسة «الأمم المتحدة لا شيء» التقليدية (شعار نحتته دايفد بن غوريون في العام ١٩٥٥ وترسخ في الثقافة السياسية الإسرائيلية معناه ومراده الاستخفاف بالأمم المتحدة والسخرية منها حد الإلغاء التام) إلى توسيع وتعميق محاولات العمل الجدي في صفوف الأمم المتحدة ومن خلالها بغية ممارسة التأثير على قراراتها، على عكس ما تميزت به السياسة الإسرائيلية قبل ذلك من خلال الاتكاء على الادعاء القائل بأن «ثمة موقفاً معادياً لإسرائيل بصورة أوتوماتيكية في الأمم المتحدة».

وقد جرت، وتجري، محاولات العمل الجدي لممارسة التأثير على نهج الأمم المتحدة وقراراتها عبر ثلاث قنوات مركزية: الأولى - المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية العالمية؛ الثانية - إشغال مناصب مركزية، بل مفتاحية، في مؤسسات الأمم المتحدة، والثالثة - محاولة التأثير على عمليات التصويت في الجمعية العمومية ومجرياتها.

ويؤنه الكاتب بأن التجديد الأساس في هذه المقالة، ثم مساهمتها الجدية بالتالي، يكمنان في إخضاع علاقات إسرائيل والأمم المتحدة إلى التحليل بمنظور التسلسل الزمني المنهجي على مدى بضعة عقود، في مسعى لإثبات وترسيخ الادعاء القائل بأن إسرائيل تنتهج سياسة استباقية تجاه الأمم المتحدة.

تأسيس متزامن وصعود يعقبه هبوط

بنظرة شمولية، يمكن القول إن العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة شهدت فترات من الصعود على مر السنين، حقاً، لكنها اتسمت بالهبوط والتراجع غالباً، مع العلم أن كليهما تأسستا في مرحلة زمنية واحدة - فقد تأسست الأمم المتحدة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، في العام ١٩٤٥، من أجل حفظ الأمن والسلام الدوليين ولمنع نشوب حروب جديدة مستقبلية، على غرار الحربين الكوريتين. بعد ذلك بثلاث سنوات، في العام ١٩٤٨، تأسست دولة إسرائيل فعدت الدولة الـ ٥٩ التي تنضم إلى الأمم المتحدة

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

هبة البراق ١٩٢٩
سنة الصدع بين اليهود والعرب

ترجمة: سليم سلامة





المدارس الإسرائيلية في زمن كورونا؛ تحديات جديدة للتمييز.

سنة دراسية جديدة في إسرائيل في ظل أزمة كورونا: تعمق التمييز بأنواعه

كتب هشام نفاع:

لقد أعلن نتنياهو في خطاب استهله به جلسة «المجلس الوزاري المصغر لشؤون كورونا» في ٢٠ آب، توجيه «التهنئة» إلى «وزير المالية والتعليم، يسراييل كاتس ويوفاف غلانت، على نجاحهما في إيجاد حل لقضية الحضانات النشطة بعد الظهر، وبرنامج هيبلا (مركز تعليمي للشبيبة) ومشروع «كاريف» وكذلك «الخدمة الوطنية»، على حد تعبيره، وهي برامج مساعداً وإضافية ومكفلة للتعليم المنهجي يُفترض بها أن تجسر الفجوة الناجمة عن الأزمة. لكن «ذي ماركر» رأت أن «الافتتاح بوزيري المالية والتعليم لحل أزمة الرعاية النهارية والبرامج المكفلة في مناطق الأطراف مبكر للغاية. هذه هي القضايا الملحة التي لا تزال مفتوحة».

الحكومة قدمت حلولاً جزئية فقط وأخلفت تماماً

يتفق الصحفيون والمحللون الذين يغطون مجال التعليم، بمعظمهم، على أن هناك عدداً من المشاكل التي ما تزال بدون حلول. فهناك نقص حاد بمئات الآلاف من أجهزة الحاسوب، بينما لم تبدأ وزارة التربية والتعليم بعد في عملية شراء الأجهزة ولا يتوقع أن يتوفر حل شامل حتى الأول من أيلول. وسيجرب من هذا ضرر يلحق بالطلاب، خاصة في مناطق الأطراف، وقد يتم إلغاء تصميم «الكبسولات» أو إيقاف التعليم. ووفقاً للإحصائيات الرسمية، حوالي ٢٠٪ من الطلاب (٣٧٥ ألفاً) ليس لديهم جهاز حاسوب في منازلهم، وثلاثا المدارس (٣٣٠٠) ليس لديها جهاز حاسوب واحد في الصفوف الدراسية. فقد خططت وزارة التربية والتعليم لشراء أجهزة كمبيوتر بتكلفة ١,٢ مليار شيكل، لكن لم يتم الإعلان عن مناقصة وحتى لو تم تنفيذها فإن بعض الطلاب فقط سيحصلون بها هذا العام.

وفيما يتعلق بجهاز التعليم العربي، تؤكد لجنة متابعة التعليم العربي، المبنية على لجنة المتابعة العليا للمواطنين العرب في إسرائيل، وجود نقص حاد في وسائل التعليم عن بعد، مشاكل في البنية التحتية في البلدات العربية، وواقع تكنولوجي صعب في المدارس، فبالرغم من أن وزارة التربية والتعليم أعلنت أنها تعزز توفير أجهزة الحاسوب للأطفال الذين لا يملكون الحاسوب والاستثمار في المعدات المدرسية وتحسين أوضاعهم من ناحية الحوسبة والتكنولوجيا وشبكة الاتصالات، فإن هذا سيكون خلال العام الدراسي وليس في بدايته، في ظل النقص الكبير في المجتمع العربي، الذي يفتقر إلى حوالي ١٤٠ ألف جهاز حاسوب. بالإضافة إلى ذلك، توجد في العديد من البلدات مشاكل متعلقة بالبنية التحتية وضعف شبكة الإنترنت تتطلب حلولاً جذرية. للغاية إيجاد حلول جذرية يجب تزويد الطلاب والمدارس بوسائل مؤقته لضمان الاتصال بالإنترنت.

هناك أيضاً نقص في المعلمين المؤهلين إلى جانب ١٣ ألف معلم جديد بدون تاهيل وتدريب. المدارس تعاني أصلاً من نقص في المعلمين المؤهلين وستضطر الآن إلى تشغيل الآلاف من المعلمين غير المدربين سيكوتون مسؤولين عن تعليم طلاب الصفين الثالث والرابع في نصف اليوم الدراسي. وهؤلاء يتم توظيفهم على قاعدة أجر مقابل ساعة العمل، ومحرورون من حقوق كثيرة متعلقة بتبنيهم في وظائفهم، مما يدفعهم إلى وضع يتركزون فيه العمل في أي وقت.

لم توفر الحكومة، ممثلة بوزارة التربية والتعليم، إجابة للمعلمين والأهل والطلاب في الفئات المعرضة أكثر من غيرها لخطر الإصابة بكورونا. هناك نقص في تمويل برامج تعليم ما بعد المدرسة. وهكذا، سيضطر الطلاب والمعلمون الذين لا يأتون إلى المدرسة لأنهم من بين المعرضين للخطر. هذا يتعلق بالمراحل التعليمية التي لا تتضمن إجراءات تعليم عن بعد أو داخل كبسولات، وهي كالتالي: قانون التعليم الإلزامي لساري المفعول خلال العام الدراسي الحالي وهو يلزم أهالي الطلاب من سن ٣ سنوات بإرسال أطفالهم إلى المدرسة. في رياض الأطفال والصفوف ٢-١، ستُعد الصفوف الدراسية بدون كبسولات - مع ما يصل إلى ٣٥ طالباً في الصف دون ترك مسافة مترين أو ارتداء كمامات.

هؤلاء المعلمون المعرضون للخطر، سوف يتم خصم قسم من أجورهم إذا ما تغيبوا عن العمل، وهناك تهديد بالإضراب من قبل نقابة المعلمين ولجان الأهالي والسلطات المحلية. وعلى الرغم من أنه تم التوصل إلى اتفاق بين وزارة المالية ونقابة المعلمين بخصوص المعاش التقاعدي وخصم أيام المرض للمعلمين، ما زال يتفاوض الطرفان على ظروف عمل المعلمين في الفئات المعرضة للخطر. ويأتي هذا إلى جانب عدم وجود ميزانية لبرامج الطلاب ذوي التحصيل الضعيف إذ خصصت الحكومة حوالي ٢٠٪ فقط من الميزانية المطلوبة وستكون البرامج معرضة لخطر الإغلاق أو التوقف. فالميزانية التي بلغت ٤,٨ مليار شيكل في بداية العام الدراسي السابق وقفزت إلى ٨ مليارات شيكل خلال العام الحالي، ستسمح للبرامج بالعمل حتى كانون الأول فقط.

خرجت في ضوء الوضع الموصوف أعلاه أصوات تدعو إلى إعادة النظر في افتتاح السنة الدراسية أصلاً، كجزء من الحاجة إلى فرض إغلاق شامل. مثلاً، عاد المدير العام السابق لوزارة الصحة، البروفسور غابي برباش، قبل أسبوعين، إلى التأكيد على أن الوضع الصحي الناجم عن انتشار كورونا لا يترك بديلاً عن فرض إغلاق كامل. وذكر في حديث إذاعي: «نحن نتقدم بشكل بطيء للغاية، لكن عدد الإصابات الجديدة والعدد الناتج من المرضى يرتفع بشكل مطرد». وهو يستنتج أنه «من المحتمل أن يتم فرض الإغلاق بعد أن تعلن أقسام المستشفيات أنها غير قادرة على علاج المرضى عندما نصل إلى ٥٠٠ أو ٦٠٠ مريض في حالة حرجة».

التعليم العربي: احتياجات ومشاكل مزمنة تتطلب علاجاً فورياً

يقف للجنة متابعة التعليم العربي، فإن هناك فجوة كبيرة بين التعليم في المجتمع العربي والتعليم في المجتمع اليهودي، والتي تقدر بنحو ٣-٤ سنوات دراسية بناءً على دراسات PISA الدولية في العقدين الماضيين، والبيانات والأختبارات المختلفة. حيث يوجد نقص في التعليم العربي لحوالي ٤٥٠٠ غرفة تعليم وحوالي ١٤٠ ألف ساعة تعليمية، وميزانية الطالب العربي في التعليم أقل بألاف الشواكل مما يحصل عليه الطالب اليهودي (تصل في بعض الحالات هذه الفجوة إلى أكثر من عشرين ألف شيكل).

سيحدث في العام الدراسي الحالي ٥٦٠ ألف طالب عربي في جهاز التعليم، بحيث يشككون حوالي ربع جهاز التعليم في البلاد. علماً بأن معظم الطلاب العرب يعيشون في وضع

اجتماعي-اقتصادي صعب. وحوالي الثلثين منهم يعيشون تحت خط الفقر وهم في الخمس الأدنى من حيث المقاييس الاقتصادية المعمول بها في إسرائيل.

في هذا الوضع القاسي، الناجم عن تمييز قومي تمارسه الحكومات الإسرائيلية كسياسة معتمدة، رغم التفاوت الذي لا يزيل الهوية بين هذه وتلك، فإن التعليم العربي تلقى ضربة قاسية منذ اندلاع الأزمة. كما تقول لجنة متابعة التعليم، فالغالبية العظمى من الطلاب العرب لم يتعلموا منذ اندلاع الأزمة. وإذا لم تستخلص الحكومة العبر من إخفاقاتها في التعامل مع الأزمة في التعليم العربي، ولم تعالج بشكل عاجل المشاكل المعروفة ولم تضع مخططاً مناسباً للمجتمع العربي، فهناك خطر أن يخسر التعليم العربي عاماً دراسياً آخر. ذلك أن إدارة نظام التعليم في حالات الطوارئ وفي ظل أزمة عميقة وعدم اليقين، كما هي الحال في الأزمة الحالية، «تتطلب اعتماد سياسة تقوم على الحوار والاستماع إلى احتياجات المجتمع والاتجاهات العامة على أرض الواقع والتعاون الأقصى من قبل وزارة التعليم مع المجتمع العربي وممثليه في مجال التعليم».

وهناك نقص لآلاف الغرف الدراسية. وبسببه تستخدم المدارس عادة غرف الحواسيب والورش والمختبرات والملاجئ كصفوف دراسية. في بعض البلدات، يتم استخدام المباني المتنقلة للتغلب على النقص. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر جزء كبير من المدارس ورياض الأطفال إلى البنية التحتية البسيطة ومرافق اللعب والقاعات الرياضية. كذلك لا توجد عادة مراكز ثقافية ورياضية بالقرب من المدارس يمكن استخدامها من قبل المدارس في حالات الطوارئ بسبب افتقار المجتمع العربي لمثل هذه المباني مقارنة بالمجتمع اليهودي. وتؤكد اللجنة، أن هذه المشكلة تتطلب من وزارة التربية والتعليم زيادة الاستثمار في وسائل الحماية في المدارس خلال فترة كورونا، وإيجاد حلول بديلة للحد من الازدحام، وتعجيل الحلول الجذرية لهذه المشاكل من خلال زيادة الميزانيات المخصصة لبناء المؤسسات التعليمية.

كذلك، فإنه بسبب الفجوات في الاستثمار في البناء والبنية التحتية على مدى سنين طويلة، فإن الاحتياجات المتعلقة بالبنية التحتية في المجتمع العربي كبيرة للغاية. إن الواقع في فترة كورونا لا يسمح للمدارس والسلطات المحلية بعدم معالجة مشاكل البنية التحتية وظروف السلامة في المدارس التي كان من الممكن تجاهلها في الأيام العادية. لذا، فإن ميزانية الصيانة والترميم والتجهيزات التي تقدمها الوزارة الإقليمية واحة الصحراء عن توقف تقديم الخدمات التعليمية هناك مشكلة أكثر تعقيداً وتشكل أزمة بحد ذاتها تتمثل بظروف التعليم في منطقة النقب بشكل عام وفي القرى غير المعترف بها بشكل خاص. خسر الطلاب عشرات الآلاف من ساعات الدراسة بسبب مشاكل وقف التعليم ونظام النقل وغير ذلك، وأعلن مؤخرًا المجلس الإقليمي القسوم والمجلس الإقليمي واحة الصحراء عن توقف تقديم الخدمات التعليمية للأطفال من القرى غير المعترف بها خارج مناطق نفوذهما بسبب مشاكل الميزانية وعدم تحويل الميزانيات من وزارة التربية والتعليم. هذا يعني أنه لا يوجد اليوم إطار لآلاف

الطلاب العرب في القرى غير المعترف بها في النقب.

التقارير تشير إلى تعمق فجوات التعلم في ظل التعليم عن بعد يأتي هذا كله في وقت عانت أقسام التربية في المجتمع العربي خلال فترة أزمة كورونا من الضغط خصوصاً أنها كانت ملزمة بالتعامل مع العديد من المشاكل والمهام المختلفة التي نشأت بسبب الأزمة بما في ذلك المشاكل التي تركزت لرعاية السلطات المحلية. كل هذا دون تغيير في القوى البشرية والموارد المتاحة لها. مما يجعل من الصعب عليها معالجة الاحتياجات والمشاكل الجديدة التي خلقتها الأزمة بشكل فعال.

وتقول الجهات المختصة العربية إن نجاح التعليم العربي في فترة كورونا يكمن في زيادة مشاركة السلطات المحلية وأقسام التربية فيها على المستوى المحلي لإيجاد الحلول المحلية للمشاكل كي تتاح إمكانية تفعيل المدارس والاستفادة من الموارد المستثمرة في التعليم مع توسيع الشراكات بين جميع أصحاب الشأن محلياً. وهذا يستدعي تعزيز ودعم أقسام التربية في السلطات المحلية العربية وتوفير الوسائل اللازمة لها لتمكين من التعامل مع الواقع الصعب والمعقد للمجتمع العربي.

يزداد هذا الوضع الناتج عن التمييز وضوحاً وبشاعة، في ضوء معطيات لخصها تقرير في «هآرتس» قبل أسبوع، هناك تمييز صارخ في العقد الأخير بين طلاب التعليم الرسمي - الديني وبين التيارات الأخرى، ووصل إلى الذروة في فترة تولي وزير التربية والتعليم السابق رافي بيرتس منصبه. فالميزانية المخصصة لطلاب الثانوية الديني في ٢٠١٩ كانت أعلى بـ ٦٠٪ من الميزانية المخصصة لطلاب ثانوية عربي وأعلى بـ ٣١٪ من الميزانية المخصصة للطلاب اليهودي في الجهاز «العلماني». كذلك، فإن طالب ثانوية يهودي من الخلفية الاقتصادية الضعيفة جداً يتم تمويله من الدولة بـ ٤٥ ألف شيكل في السنة - أي أكثر بـ ٧٠٪ من طالب ثانوية عربي من نفس الخلفية الاقتصادية. حيث يتم تمويله بنحو ٢٦ ألف شيكل في السنة.

ويقول التقرير: تأثير الميزانية المميزة يظهر في كل مؤشر، مع التأكيد على إنجازات طلاب إسرائيل في الامتحانات الدولية. مثلاً، الجوات في امتحان البيززا بين الطلاب من خلفيات اقتصادية مختلفة هي الأعلى في جميع الدول التي شملها الامتحان. من جهتها، لخصت نونغا بورغلو في موقع «هيوكتس» الوضع الراهن كالتالي: منذ الإغلاق في آذار أصبح من الواضح للجميع أن جهاز التعليم يحتاج إلى خطة تنظيم خاصة للتعلم في ظل كورونا، والتي سيعتمد الكثير منها على التعلم عن بعد. وقد أثبتت تجربة الجولة الأولى من التعلم عن بعد بسرعة كبيرة، الحقيقة القائمة: أصبحت المدرسة امتيازاً عندما كان الطلاب والمدرسون الذين يتمتعون بإمكانية الوصول الكامل إلى جهاز كمبيوتر أو هاتف محمول وحزمة تصفح للإنترنت وبنية تحتية للإنترنت مؤهلين للدراسة. وتشير التقديرات إلى أن مئات الآلاف من الطلاب تركوا خارج دائرة التعلم. وتقرير فريق خبراء التعليم وتقرير مركز أبحاث الكنيست وتقرير مراقب الدولة، كلها تشير إلى تعميق فجوات التعلم في ظل التعليم عن بعد.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/wygg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي